المحاضرة السابعة: المؤسسة السياسية

تمهيد:

يؤكد القانون الدستوري الطابع القانوني للمؤسسة السياسية إلى جانب المؤسسات الرسمية التي يقيمها الدستور والنصوص القانونية الأخرى، وسوف يتم أيضا البحث في مؤسسات فعلية كالأحزاب السياسية والقوى الضاغطة وتسمى غالبا هذه المؤسسات الفعلية تنظيمات وليست مؤسسات لتمييزها عن المؤسسات السياسية الرسمية التي يحتفظ لها بصفة مؤسسات وخاصة عندما تدرس المؤسسات الرسمية فهي لا تدرس بطابعها القانوني فحسب بل يحلل سير عملها الفعلي وأهميتها الفعلية وموضعها ودورها في المجتمع.

1 تاريخ نشأة المؤسسة السياسية:

يبدو أن مصطلح المؤسسة السياسية هو مصطلح حديث نسبيا لكن هذا لا يمنع من وجود إرهاصات للتراث الحضاري القديم، فلقد انخرط الإنسان على مر الحضارات في تنظيم شؤون المجتمع بأشكال مختلفة، وخاصة في أمور الإدارة وفنون الحكم والقيادة والرياسة والتدبير وغيرها.

... فالفراعنة شهدوا أسمى أشكال التطور الإداري والتنظيم الحكومي بصورة منسقة من الكفاءة في الشؤون العامة من خلال الأراضي والمظالم والشرع وغيرها، وكذلك في شؤون الحكم والسلطة، أما عن الحضارة الصينية فقد بلغت تقدما كبيرا في التنظيم السياسي وفي هذا الصدد يقول علي الشريف " تعتبر الحضارة الصينية القديمة أول من اشترط للتعيين في الوظائف الحكومية الذي يراعى فيه التجارب والمؤهلات العلمية" كما نصح كونفوشيوس بضرورة توخي المعرفة القيادية ونصح رجل السياسة باتباع الأسلوب القائم على الحكمة والقدوة الحسنة والإدراك الواعي لعادات وسلوك التابعين والأخذ بأرائهم.

ومن جهة أخرى عرف الإغريق أشكالا مختلفة للسياسات، فدرجة الممارسة لشؤون الحكم جعلت علماء وفقهاء اليونان يولون اهتماما بالغا لهذا الجانب حيث يقول أفلاطون: " أن النظام السياسي السليم هو الذي يعتمد على التفكير ولا يترك أمره للظروف" كما قال أيضا ":وظيفة الدولة في هذا النظام هي إيجاد أوفق الطرق لإشباع الحاجات وتنظيم الخدمات."

أما عن أنواع الحكم في اليونان والرومان فكانت كالتالي:

للملكية: la monarchie
لإستبدادية: la tyrannie

- الأوليغاركية:) حكم القلةoligarchie)
- الديمقراطية (حكم الأغلبيةdémocratie(

-2 تعريف المؤسسة السياسية:

- **السياسة لغة:** هي القيام على الشيء بما يصلحه وساسه سياسة بمعنى أحسن القيام عليه وسياسة تعني التمهيل والتدليل والرعاية والإصلاح.

والسياسة تعني كل ما يتصل بالدولة.

والسياسة هي من الحكم أي القدرة على صنع القرارات والقدرة على تنفيذها.
والسياسة هي كل ما يتصل بالشأن العام.

وفي الإسلام: جوهر السياسة هي "الإصلاح" وتحقيق مصالح الناس، في كل مستويات المجتمع "جلب المصلحة" و"درء المفسدة."

والسياسة كما يقال هي فن الممكن -المساومة والحلول الوسط بدلا من استعمال العنف.

تعريف المؤسسة السياسية اصطلاحا: عبارة عن مجموعة من التوقعات والنشاطات التي يتوافر لها عنصر الاستمرار

أو: هي نمط مستقر ومعترف به من سلوك جماعة ما، أو مجتمع بأسره يكفل التوفيق بين المصالح، والعمل مع الآخرين من أجل تحقيق الأهداف المشتركة، ويؤدي انتهاكه أو عدم مراعاته إلى الاضطراب وعدم الاستقرار.

والمؤسسة السياسية: هي مجموع عناصر بشرية بوظائف سياسية وأهداف سياسية.

الوظيفة السياسية: عملية صنع القرارات العامة المجردة المتمتعة بقوة النفاذ بالإكراه المادي عند الاقتضاء.

-3 أهداف المؤسسات السياسية: إن الهدف الأساسي للمؤسسة السياسية هو السعي المتواصل إلى تحقيق المجتمع إلى الأمثل على مقتضى القيم الأساسية المصورة في فلسفته السياسية وأيديولوجياته.

دراسة النظم السياسية المعاصرة تقتضي:

-1 الوقوف على القيم السياسية كما هي مصورة في الأفكار المذهبية التي صورت تلك النظم على أساليبها.

-2 الوقوف على كيان مؤسسات الحكم التي جاءت مصورة على مقتضى تلك القيم وإعمالها.

النظم الغربية: الفردية النزعة والمصطلح على تسميتها بالنظم الليبرالية وذلك تبعا لارتباطها بالمذهب الحر.

النظم الماركسية: وذلك تبعا لارتباطها بالفكر المذهبي الماركسي.

المؤسسات السياسية حاليا: تشير هذه العبارة في الاصطلاح المعاصر إلى مجموعة من مؤسسات أي إلى

مجموعة عناصر بشرية بوظائف وأهداف، وهذا هو مضمون لفظة "المؤسسة" بصفة عامة. واما وصف مؤسسة ما بأنها سياسية، فمرده إلى نوعية الوظائف التي تقوم عليها والأهداف التي تنشرها، ذلك بأن المؤسسات هي هنا سياسية تبعا لكون وظائفها سياسية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الوظيفة القضائية ليست وظيفة سياسية تبعا لكونها تنحصر أصلا في الفصل في المنازعات بين أفراد معينين بذواتهم وفي شأن أشياء محددة بذاتها، ومن ثم لا تتصف قراراتها بصفة العمومية كما هو الحال بالنسبة للمؤسسة السياسية.

تشرك المؤسسة القضائية في السياسة لأنها مختصة بالحكم على مدى دستورية القوانين العادية) مدى التزام القوانين العادية بأحكام الدستور ومن هذا فهي تساهم في العمل التشريعي بطريقة غير مباشرة ومن تم الوظيفة السياسية

مبادئ القضاء

وحدة القضاء: القضاء وسيلة الدولة في تطبيق العدل والمساواة بين جميع المواطنين بدون استثناء

الاستقلالية: أن تكون الأحكام القضائية مستقلة ولا تخضع لأي تأثيرات أو ضغوطات.

المجانية: تتكفل الدولة بدفع الرواتب المجزية للقضاة كي لا يتخذوا مهنة القضاء وسيلة للكسب غير المشروع.

-4 وظائف المؤسسة السياسية:

تعتبر الوظيفة سياسية هنا تبعا لكونها تدور حول بث قيم المجتمع بثا سلطويا) أي عن طريق السلطة (على مستوى المجتمع الكلي، أي في عملية صنع القرارات العامة المجردة المتمتعة بقوة النفاذ بالإكراه المادي عند الاقتضاء (القوانين واللوائح(وفي كون هذه القرارات هامة ومجردة أي موجهة إلى المجتمع الكلي ومن ثم إلى الكافة بأوصافهم لا بدواتهم.

- القرار الإداري والقرار السياسي: يمكن التمييز بين القرار الإداري والقرار السياسي ذلك بأن القرار الإداري هو قرار موجه إلى أشياء أو أشخاص بذواتهم لا بأوصافهم وإعمال القرار السياسي قرارا عاما ومجردا (قوانين ولوائح. (

- الوظيفتان السياسيتان في الدولة المعاصرة:

انطلاقا من هذا نقول بأن الوظيفة السياسية بمفهومها التجريدي المتقدم راحت تتمثل في النظم السياسية المعاصرة في وظيفتين هما: التشريع والتنفيذ، أي عملية صنع القوانين واللوائح العامة، التي يقتضيها إعمال تلك القوانين العامة من ناحية أخرى، وهاتان الوظيفتان سياسيتان تبعا لكونهما تقومان على صنع القرارات العامة المجردة التي تستهدف بث القيم على مستوى المجتمع ككل.

وظائف السلطة التشريعية:

-1 المصادقة على القوانين) خاصة قانون المالية (

-2 مراقبة الحكومة في إطار ما يطرح من أسئلة دوريا على أعمال الحكومة. (

وظائف السلطة التنفيذية:

-1 وضع مشاريع القوانين

-2 ممارسة السلطة التنفيذية: تنفيذ القوانين بالإضافة إلى إقامة ورشات الإصلاحات التي تتشرها.

وعموما تتمثل اهم وظائف المؤسسة السياسية فيما يلي:

أ- ترجمة الأفكار والمبادئ والقيم والمثل السياسية التي يؤمن بها المجتمع إلى سياسات عملية من أجل تحقيق نمو المجتمع وأهدافه وطموحاته.

ب- تشريع وتنفيذ القوانين المتعلقة بتنظيم شؤون المجتمع.

ج- التصدي للأخطار الداخلية والخارجية التي تعدد النظام الاجتماعي كالانقسامات السياسية الداخلية أو العدوان الخارجي.

د- تشجيع أفراد المجتمع على شغل مختلف الوظائف الإدارية والمهنية من أجل المساهمة في تنمية المجتمع والدولة.

ه- العمل على تكييف النظام السياسي مع البيئة الاجتماعية التي يوجد فيها.

-5 المؤسسة السياسية في عصر العولمة:

العولمة تعني:

أ- خفض في الحواجز بين الدول والمجتمعات

ب- زيادة التجانس بين الدول والمجتمعات

ج- زيادة حجم التبادل بين الدول والمجتمعات في مجال التجارة والأموال والسياسة والمهاجرين.

العولمة على المستوى السياسي:

أ- المساواة المفترضة بين الدول والشعوب بدعم من القانون الدولي ولا تزال صعبة التحقيق. ب- الديمقراطية ونرى

انها تحققت في العديد من البلدان.

ج- الحقوق: هذا المبدأ تقره الكثير من اتفاقيات الأمم المتحدة، وضمن آليات عمل حقوق الإنسان هناك ما هو أبعد من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية... مثل ما يتصل بحقوق المرأة والطفل والثقافة والمساواة.

د- العولمة تلتقي مع الديمقراطية والحرية في مجال اقتصاد السوق، و لكنها لا تلتقي معها في مجال السياسة والحرية السياسية.

وفي مجال العلاقات الاجتماعية والثقافية تتصف العولمة بوجود أشكال من التقارب الثقافي في اللغة والطعام واللباس والموسيقى وتنقل السائحين عبر العالم حوالي مليار ونصف سائح سنويا في سنة .2015

يزداد التوجه في عصر العولمة ونهاية الحرب الباردة إلى تشجيع التفكير وترسيخ الديمقراطية مع إعطاء الدولة وظائف جديدة في المجتمع مثل تطوير ثقافة مجتمع مدني أوسع في مجال : التعليم والعائلة والعمالة ومكافحة

البطالة وربطها بالتعليم ومستوى الشهادات.

إن العولمة تتطلب تعاونا أكبر في السياسة والاقتصاد والمواصلات والاتصالات والسياسات الضريبية وتنظيم البيئة.

وفي مجال الاقتصاد فالعولمة تعني تحرير التجارة العالمية وزيادة حركة تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود وحجم التبادل، ارتفع في نهاية ق20 وبداية ق21، وقد سهل ذلك انخفاض في كلفة الاتصالات، حيث انخفضت كلفة الطيران 50% بين 1990-1960، وقويت خطوط الشحن البحري وانخفضت أسعار الكومبيوتر، من آلاف الدولارات إلى مئات الدولارات أو أقل.